المادة : أصول الفقه .

المحاضرة الخامسة: طابع المكي والمدني .

المرحلة : الثالثة .

المصدر: ١_أصول الاحكام وطرق الاستنباط في التشريع الاسلامي .د حمد عبيد الكبيسي ٢_ الوجيز في أصول الفقه لدكتور عبد الكريم زيدان.

وطابع المكي: الدعوةُ إلى عقيدة التوحيد، ونبذ الشرك والوثنية، وقد سلك القرآن سبيلاً قويمًا يوصل إلى هذا الغرض، بالنداء المُلحِّ في استعمال العقل ووسائل المعرفة، والتفكير في الكون والمخلوقات والآيات، والتأمُّل في النفس الإنسانية، والاعتبار بما حصل للأمم السالفة، وما كان بينها وبين رسلها، وما تحمَّل أولئك الرسل من الأذى والمشاقِّ، وما جرَّت الوثنيةُ على الضالين من نتائج.

أما طابع المدني: فهو طابع التشريع، وتنظيم المجتمع، على صعيد الفرد والجماعة والدولة، وضبط العلاقات بين المخلوق والخالق، وبين الفرد والجماعة، وعلاقة الدولة بالآخرين، في الداخل والخارج، وفي حالات السلم والحرب(١).

وقد تيسَّر لعلمائنا ضبطُ المكيِّ والمدنيِّ، ومعرفة كل آية من أي نوع هي، عن طريق الرواية الصحيحة الصادقة؛ فالقرّاء من الأصحاب ﷺ عنوا بالكتاب عنايةً فائقةً ودقيقةً، فكانوا يؤرِّخون كل آية بوقت نزولها ومكانه، وفي هذا يروي البخاريُّ عن ابن مسعود ﷺ قوله: «والذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله تعالى، إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله، إلا أنا أعلمَ فيمَ أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه»(٢).

وقد أخذ التابعون ومن بعدهم هذا عن الأصحاب، ونقلوه بالطرق المعتبرة وفق قواعد المصطلح، فوجد بذلك ما أطلق عليه – فيما بعد – المكيُّ والمدنيُّ.

ولمعرفة المكيِّ والمدنيِّ أهميةٌ بالغةٌ، وآثار خطيرة في الوقوف على

الناسخ؛ للأخذ به، والمنسوخ لطرحه، وترك الاعتماد عليه، وفي الكشف عن الظروف التي أحاطت بالآية عند نزولها، مما يكون له أثرٌ بالغٌ في تبصير القارئي بالمعنى المراد، وحجزه عن الخطأ في التفسير